

توظيف برامج الشمول المالي لتحقيق تنمية مصرفية مستدامة ، دراسة تحليلية عن برامج الشركات العراقية المصرفية الضامنة والمانحة للقروض .

1- م.م قيس عبد الرزاق احمد , 2- م. هندرين حسن حسين 3- م.م بيان جوامير ميخان

1- كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية , بغداد , العراق

2- كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية, بغداد , العراق

3- وزارة التربية , تربية الرصافة الثالثة , بغداد , العراق

1- kabasabd@yahoo.com

2- hendren-ad@uomustansiriyah.edu.iq

3- yo07729073237@gmail.com

الملخص :

يهدف البحث الى الكشف عن دور برامج الشمول المالي المتبعة من قبل الشركات العراقية المصرفية الضامنة والمانحة للقروض لأصحاب العلاقة ذات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق استدامة وتنمية اقتصادية على الصعيد المالي والمجتمعي ولمساعدة الجهات المتضررة . ولتمويل الطبقة الشبابية من المجتمع لبناء مستقبل بسيط من مشاريع بسيطة وبيئية بالحفاظ على البيئة العراقية من نتائج تلك المشروعات الصغيرة المبتدئة لذا انتهج البحث المنهج الاستنباطي للجانب النظري والمنهج الاستقرائي التحليلي للجانب العملي وكانت اهم الاستنتاجات هي لا بد من تمويل برامج الشمول المالي بالجوانب المستدامة لرفد العملية المصرفية والمالية بالتطورات ذات الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من قبل البنك المركزي بدأً والمؤسسات المالية التابعة لها سواء الحكومية وغير الحكومية (الانسانية) .

Abstract :

The research aims to uncover the role of financial inclusion programs pursued by Iraqi banking companies guaranteeing and granting loans to stakeholders with small and medium enterprises in achieving sustainability and economic development at the financial and societal level with the help of the affected parties and help and finance the youth class of society to build a simple future from simple and environmental projects. On the Iraqi environment from the results of these small start-up projects, so the research followed the deductive approach of the theoretical side and the inductive analytical approach of the practical side. The most important conclusions were that financial inclusion programs must be funded with sustainable aspects to supplement the banking and financial process with developments of economic, social and environmental dimensions by the central bank. Affiliated, both governmental and non-governmental (humanitarian).

المقدمة :

نظرا لأهمية موضوع الشمول المالي في المجتمع واهميته لتحقيق تنمية مستدامة تسعى جميع دول العالم للنهوض بالخدمات المصرفية من اجل تحقيق اهداف الشمول المالي ومع التطور التكنولوجي وظهور عدة ابتكارات في مجال العمل المصرفي ، لذا تهدف الدراسة الى عرض كيفية مساهمة وتعزيز برامج الشمول المالي من اجل عملية التنمية المستدامة في العراق ، حيث يعد موضوع الشمول المالي من المواضيع التي ظهرت في الآونة الاخيرة التي دخلت في النشاطات والاعمال المصرفية والمالية والاقتصادية والدولية وربطها مع عملية التنمية المستدامة في العراق باتباع عدة اجراءات ووسائل منها برامج مالية للقروض مدعومة من قبل البنك المركزي العراقي والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التابعة لها لذا يتناول البحث المحور الاول منه على منهجية البحث والمحور الثاني يتضمن الاطار النظري للشمول المالي والتنمية المستدامة والمحور الثالث يشمل الجانب العملي لعينة من البرامج المتبعة للشركات العراقية المصرفية واخيرا الاستنتاجات والتوصيات والمصادر .

اولا- منهجية البحث :

(1-1)- مشكلة البحث :

تتمثل في الكيفية التي ينبغي اعتمادها من قبل النظام المصرفي العراقي المتبع في البنك المركزي من حيث تبني برامج واجراءات الشمول المالي للإجابة عن التساؤلات التالية :

أ- ماهو دور الشمول المالي في تحقيق عملية التنمية المستدامة ؟

ب- ماهي برامج الشمول المالي المصرفية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات البعد المستدام والذي يهدف لتغطية ابعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية ؟

(2-1) أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أهمية موضوع الشمول المالي وتأثيرها على التنمية المستدامة لتقديم رؤيا حول ابعاد الشمول المالي المستدام ودوره في تحفيز عملية التنمية المستدامة ببرامج التمويل التي تساهم في تحسين جودة الخدمات المالية والمصرفية الى الجهات المستفيدة .

(3-1) فرضية البحث : يستند البحث الى فرضية مفادها الاتي :

" ان برامج الشمول المالي تساهم وتعزز في تحقيق تنمية مستدامة " .

(4-1) اهداف البحث :

1. بيان مفهوم الشمول المالي وأهميته في الاقتصاد العراقي .
2. تحليل دور الجهاز المصرفي العراقي ومؤسساته في تحقيق الشمول المالي .
3. توضيح دور الشمول المالي لتحسين فرص الخدمات المصرفية في القطاع المصرفي العراقي
4. عملية ربط الشمول المالي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة .

(5-1) منهج البحث وأسلوب جمع البيانات والمعلومات :

أ - الجانب النظري : تم استخدام المنهج الاستنباطي في الجانب النظري حيث تم استنباط الحقائق من الكتب والمراجع والعربية والأجنبية فضلا عن الرسائل والأطاريح والدوريات الجامعية ذات العلاقة ، فضلا عن البحث والتصفح والإطلاع على مواقع البحث الالكترونية في الشبكة العنكبوتية .

ب - الجانب التطبيقي : استخدام المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي لتحليل ودراسة واستقراء بيانات عينة البحث .

ثانياً - الاطار النظري للشمول المالي والتنمية المستدامة :

(1-2) مفهوم الشمول المالي : financial inclusion

يعد مصطلح الشمول المالي مطلباً من متطلبات التغيير في مجال العمل المصرفي المستدام لمواكبة التطور الحاصل بعملية التنمية المستدامة عبر برامج واجراءات مصرفية عاملة في العالم وتغيير سياستها النقدية بشكل عام حيث يعرف الشمول المالي بأنه مفهوم يهدف الى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الاكبر من المجتمعات والمؤسسات وخصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع (اتحاد المصارف العربية , 2015 : 24) ويعرف بانها خدمات مالية مقدمة من مؤسسة رسمية او جهة رسمية تنتم بالصفة القانونية وتضم كيانات تنظيمية متباينة عل نحو واسع (CGAP,2011:30) ويرى Sarma ان الشمول المالي هو حصول الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة على التزامات مالية وائتمانية في الوقت المناسب عند الحاجة (Sarma,2010:4) ، ويعرف الشمول المالي بأنه مؤشر لقياس نسبة مستخدمي الخدمات المالية للسكان من اجمالي عدد السكان الكلي (اضاءات مالية ومصرفية , 2016 : 39) وايضا عرف فتحي بانها تقديم منتجات مالية مناسبة لاحتياجات الافراد والمؤسسات كافة في المجتمع بشكل يناسب حقوق المستهلك (فتحي , 2017 : 31) وايضا هي عملية تقديم الخدمات المالية والمصرفية لكل فرد من المجتمع دون اي شكل من اشكال التمييز واشراك الجميع عن طريق الخدمات المصرفية الأساسية دون النظر الى دخل الشخص او مدخراته والالتزام بالشفافية اثناء تقديم المساعدة المالية دون اي معاملات اخرى (جاسم , 2018 : 148)

وفقا للتعريفات اعلاه يمكن الوصول الى تعريف مبسط للشمول المالي (هي الاجراءات والتشريعات القانونية التي تسمح بشمول واحتواء الافراد بجميع مستوياتهم بالخدمات المصرفية المتاحة في البيئة المالية عبر قنوات متنوعة تسمح بتحسين الواقع المعيشي للافراد وتنمية القطاع المصرفي في الوقت نفسه) .

(2-2) أهمية الشمول المالي: وتتلخص بما يلي : (اضاءات مالية ومصرفية , 2016 : 2)

1. المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة اي تساهم في تقليل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة .
2. تعزيز استقرار النظام المالي , اي زيادة استخدام السكان للخدمات المصرفية والمالية ويسهم في تعزيز استقرار النظام المالي .

3. تعزيز الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم .

4. توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها مع الثورة التكنولوجية .

(3-2) اهداف الشمول المالي : تسعى المصارف من خلال الشمول المالي لتحقيق الاهداف التالية : (جاسم , 2018 : 149)

1. مساعدة الاشخاص على تأمين الخدمات والمنتجات المالية بأسعار اقتصادية مثل الودائع وخدمات تمويل والقروض والتأمين ... الخ
2. انشاء مؤسسات مالية مناسبة لتلبية احتياجات الفقراء .
3. انشاء العديد من المؤسسات التي تقدم المساعدات المالية بأقل التكاليف .
4. زيادة التثقيف حول فوائد الخدمات المالية بين القطاعات .

5. تحسين المعرفة المالية والتثقيف المالي في البلد .
6. تقدم حلول مالية رقمية للمجتمع المحروم اقتصاديا وجلب الخدمات المصرفية الى افقر الناس الذين يعيشون في المناطق النائية .
7. توافر حلول مالية تتلاءم مع متطلبات الفقراء وظروفهم المادية .

(4-2) مفهوم التنمية المستدامة :

بدأ الاستدامة تعني قياس وتقرير المنظمات عن تأثيراتها البيئية بطريقة شفافة ومناسبة تمكن أصحاب ذات العلاقة فهمها والاستفادة منها بسهولة (Al Kaabi&Jowmer, 2018 : 214) ، بينما المندلاوي عرفه على انها قدرة تلبية احتياجات الجيل الحالي بشكل لا يسبب ضررا بمقدرة وإمكانات الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم (المندلاوي ، 2019 : 16) . مصطلح التنمية المستدامة بدءا من مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة في ستوكهولم عام 1982 الا ان مصطلح قد جاء لأول مرة في تقرير الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة عام 1980 ، حيث عرفت التنمية المستدامة بانها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية او الاضرار بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (WCED ,1987:43) وعرفت بأنها تلبية متطلبات الحاضر دون تعريض احتياجات الاجيال القادمة للخطر (عبود , 2013 : 108) وهذه التنمية تصبح بشكل مستمر ومستدام فقط اذا كان المخزون من الاصول الرأسمالية يظل ثابت او يرتفع مع مرور الزمن حيث ان الموارد الطبيعية اذا ماتم استغلالها بشكل عشوائي وغير مدروس لتحقيق تنمية اقتصادية في وقت ما سيكون عبأ على الاجيال القادمة لذلك يجب الاخذ بنظر الاعتبار الموارد البيئية وحصة الاجيال منها عند التخطيط للتنمية واستدامتها (Todaro , 2006 : 446) ويعرفها اللبدي بأنها استعمال الموارد حاليا يجب ان لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل وبذلك يجب الانتفاع من الموارد الطبيعية والمحافظة على قاعدة الاصول المادية لأدارة النظام الاقتصادي بالشكل الصحيح (اللبدي , 2015 : 149)

(5-2) خصائص التنمية المستدامة: ومن خصائص التنمية المستدامة (الفهداوي , 2012 : 28)

- أ- الاستمرارية continuity : يقصد بتوليد دخل مرتفع ويمكن من خلال اعادة استثمار جزء من الدخل حتى يسمح بالتجديد والصيانة لتنظيم الموارد الطبيعية المتجددة
- ب- تحقيق التوازن البيئي : من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة للأفراد بصورة طبيعية وسليمة وضمان انتاج لثروات متجددة وعدم اسراف تلك الموارد وبالتالي يحقق التوازن البيئي بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع الجوانب
- 2- اهداف التنمية المستدامة : وتهدف التنمية المستدامة الى تحقيق الاتي (W. m.adams ,1990 :59)
 - أ- زيادة الدخل الوطني : ويقصد به زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الوارد الاقتصادية المختلفة
 - ب- تحسين مستوى الافراد المعيشي بشكل عام ومن الصعب تحسين الوضع المعيشي اذا كان الافراد في زيادة سكانية اكبر من الدخل الوطني الحقيقي
 - ت- تقليص الفجوة بين توزيع الدخل والثروات يدخل ضمن ابعاد التنمية المستدامة (البعد الاجتماعي) من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية
 - ث- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية : تحسين نوعية الحياة وليس على حساب البيئة بل الحفاظ على الموارد الطبيعية
- 3- ابعاد التنمية المستدامة : هناك عدة ابعاد للتنمية المستدامة يمكن ايجازها بالاتي (Morad& Alsalmani,2020:4507):
 - أ- البعد الاقتصادي The Economic Dimension : ويقصد به استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة اي تقديم افضل نوعية مثل الطعام والسكن والصحة والنقل والتعليم
 - ب- البعد البيئي The Environmental Dimension : يقصد به مراعاة الحدود البيئية لكل نظام بيئي اي لا يمكن تجاوزها من خلال الاستهلاك والاسراف
 - ت- البعد الاجتماعي The Social Dimension : يقصد به الانسان هو جوهر التنمية المستدامة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية للأفراد وخاصة الفقراء .

ثالثا – الجانب العملي عرض وتقييم برامج الشمول المالي لعينة من الشركات والمؤسسات العراقية لتحقيق تنمية مصرفية مستدامة .

يعرض المحور الثالث (الجانب العملي) دور واهمية الشمول المالي في تحقيق تنمية مصرفية مستدامة في العراق حيث سيتم عرض وتقييم البرامج والتسهيلات المصرفية المقدمة للمجتمع بشكل عام والزبون على وجه الخصوص لعينة من الشركات والمؤسسات العراقية في تحقيق التنمية المستدامة كما يلي :

(1-3) – عرض وتقييم الواقع الفعلي لبرامج المصارف العراقية الخاصة التي تختص بإجراءات الشمول المالي منها :

(1-1-3) الشركة العراقية للكفالات المصرفية :

تأسست عام 2009 كشركة مالية غير مصرفية محدودة في مسؤوليتها تم تحولها الى شركة مساهمة من خلال زيادة رأسمالها وهي مسجلة في العراق لدى البنك المركزي العراقي ، حيث تعمل الشركة على دعم الاقراض المصرفي (التجاري) للمشاريع

الصغيرة والمتوسطة لتقديم الضمان لجزء مهم من القروض تصل نسبة القرض الى 75 % من قيمة القرض المعتمد من الشركة ، تقدم قروضها للمشاريع التي يزيد عمرها عن عامين ويتم السداد بصورة شهرية وحسب اسعار الفائدة السائدة في السوق (البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق) ، ومن البرامج المقدمة للقروض المضمونة من قبل شركة الكفالات المصرفية العراقية حسب القطاعات للمدة (2011 – 2017) فيتم منح قروض مضمونة من قبل شركة الكفالات المصرفية العراقية وحسب القطاعات كما موضح بالجدول (1) :

جدول (1) برنامج القروض المضمونة ضمن خطوات الاستدامة المصرفية حسب القطاعات للمدة (2011-2017)

السنة القطاعات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تجاري	809	922	1487	608	93	87	76
سياحي	39	49	42	4	4	3	2
خدمات	909	1946	809	224	218	198	181
صحي	23	21	23	14	6	5	4
صناعي	177	144	130	44	7	7	6
انشاءات	0	199	365	176	18	21	17
زراعي	5	3	9	6	6	7	6
اجمالي القروض الممنوحة	814	925	1496	614	99	94	82
نسبة النمو (التغيير) %		13.6	61.7	59-	84-	5-	12-

المصدر : التقرير السنوي لشركة الكفالات المصرفية العراقية للفترة من 2011 الى 2017
 نلاحظ من الجدول (1) زيادة عدد القروض المضمونة من قبل الشركات المصرفية العراقية بشكل عام وعلى مستوى جميع القطاعات للفترة (2011-2013) حيث تراوح نسبة النمو (13.6 – 61.7) دلالة على دعم المستفيد بالقروض ، اما الفترة (2014-2017) تمثلت بانخفاض تدريجي في عدد القروض حيث تراوح نسبة التغيير السلبية من (-59) الى (-12) وهذا له تأثير سلبي على دعم عملية التنمية المصرفية للمستفيد ، لكن لابد من توضيح سبب ذلك الانخفاض هو التوترات السياسية في الطبقة الحاكمة للعراق وانعكاسه على الشارع العراقي سلبا .

(2-1-3) الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

تأسست في عام 2009 وفق تعليمات رقم (3) لسنة 2010 التي اصدرها البنك المركزي العراقي بدعم مالي من مشروع التجارة التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية برأسمال (270) مليون دينار ويضم 9 مصارف عراقية خاصة (الشبكة المصرفية) بتمويل مالي من الوكالة قدره (6) مليون دينار ، وتهدف هذه الشركة الى توفير السيولة المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والحصول على المصارف الخاصة اضافة الى دعم استخدام الوسائل الحديثة للانتماء المصرفي ومنح القروض وتطوير القطاع الخاص (الشركة العراقية ، التقرير السنوي ، بغداد ، 2014 : 46) ، كما موضح بالجدول (2) :

جدول رقم (2) النتائج الفعلية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمدة (2009 – 2015) :

السنة / المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	اجمالي الحجم	نسبة النمو والتغيير
حجم المشاركة	1.1	1.2	5.3	9.2	16.7	17	16.1	66.6	+36.7%
حجم القروض الممنوحة	-	-	23	44.5	63	70	73	273.4	+22%
حجم التمويل	30	27	28	16.8	16.8	16.8	16	131.4	-4.6%

المصدر : الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، التقرير السنوي للفترة من 2009 الى 2011

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق للفترة من 2013 الى 2015

نلاحظ من الجدول (2) ارتفاع حجم المشاركة والقروض الممنوحة للفترة (2009-2015) بشكل تدريجي حيث كانت نسبة نمو حجم المشاركة والقروض ايجابيا (+36.7%) (+22%) على التوالي دلالة على دعم المستفيد بالقروض ، وتدني حجم التمويل حيث تميز بانخفاضه بشكل تدريجي للفترة (2009-2015) فكان نسبة النمو -4.6% وهذا بدوره يؤثر سلبا على تحقيق تنمية مصرفية مستدامة .

● نسبة النمو (التغيير) = [سنة الاساس (2009) – سنة الجديدة (2015)] / سنة الاساس

اما عدد القروض الصغيرة والمتوسطة الممنوحة من قبل الشركة العراقية كانت كما موضحة بالجدول (3) :

جدول (3) عدد القروض الصغيرة والمتوسطة الممنوحة من قبل الشركة العراقية

السنة / المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	اجمالي الحجم	نسبة النمو والتغيير
عدد القروض الممنوحة	1539	113	1249	286	3920	4479	4568	1615. 4	%20+

نلاحظ من الجدول (3) زيادة عدد القروض الممنوحة من قبل الشركة العراقية للفترة (2009-2015) فكانت نسبة النمو (%20+) وتدل على دعم ومساهمة برامج التمويل المالي في تنمية مصرفية مستدامة .

علما ان الشركة العراقية تخصص القروض حسب الفئات المستفيدة كما موضحة بالجدول (4)

الوزن النسبي = (الجزء / المجموع) * 100

وزن النسبي للمهجرين لعام 2014 = $100 * (4.479 / 2.215)$

جدول (4) تخصيص قروض برامج الشركة العراقية حسب الفئات للمدة (2014-2015)

الفئة / السنة	مهجرون	نساء معيلات	اقلية دينية	اخرى	المجموع
2014	2.215	990	544	365	4.479
الوزن النسبي	%49.5	%22.1	%12.1	%8.1	%100
2015	2.225	1.005	546	531	4.568
الوزن النسبي	%49	%22	%12	%12	%100

المصدر : البنك المركزي العراقي , التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق , قسم بحوث السوق المالية , بغداد , 2015 , ص 65

نلاحظ من الجدول (4) تخصيص قروض برامج الشركة العراقية الصغيرة والمتوسطة حسب الفئات حيث كان المهجرون اكثر فئة مستفيدة من تلك القروض مما يجدر بالذكر خصوصا في تلك الفترة ما شهدته الاسرة العراقية من تهجير وتقصير عليهم جراء العمليات الارهابية فكانت لتلك البرامج الدور التنموي ذو البعد الاقتصادي والاجتماعي وايضا البيئي الا ان الوزن النسبي كانت لفترة الدراسة المختارة (2014) و (2015) متقاربة جدا لأنها كانت متخصصة لتغطية قروض مالية لمساعدة العوائل المتضررة نتيجة التهجير لنفس الفترة .

(3-1-3) الشركة العراقية للتمويل الصغير :

سجلت هذه الشركة رسميا في العراق سنة 2012 تمثل (12) مؤسسة لتمويل المشاريع الصغيرة غير الحكومية لدعم هذا القطاع من خلال التنسيق والتدريب ومن ضمن منظمات التمويل الصغير مايلي :

أ- منظمة الثقة للتمويل الصغير :

تأسست في بداية سنة 2004 على اثر التغييرات السياسية وهي منظمة عراقية غير حكومية لا تهدف الى الربح وتوجد فروعها في مختلف المحافظات , اما في مجال التمويل الصغير قروض المشاريع والسيارات والمساكن والقروض الزراعية

ب- مؤسسة املكم للتمويل الصغير :

هي احد مؤسسات التمويل الصغير تأسست اواخر سنة 2009 تهدف الى تنمية الاقتصاد العراقي من خلال القروض للمشاريع الصغيرة اي القروض الجماعية لكافة المشاريع الصغيرة

ت- مؤسسة التضامن للتمويل الصغير :

تأسست سنة 2008 بدعم من الوكالة الامريكية للتنمية وبدعم من فريق اعادة الاعمار في محافظة نينوى كي تقدم القروض للمشاريع الزراعية والمشاريع الصغيرة وحسب الشريعة الاسلامية

ث- مؤسسة التقدم للتمويل الصغير :

تأسست سنة 2007 في محافظة الانبار وتهدف لتمكين سكان الانبار من النفاذ الى التمويل وتوفير الفرص الاقتصادية لتمكين امره وتقديم خدمات التمويل الاسلامي

ج- منظمة المستقبل المشرق للتمويل الصغير :

تأسست سنة 2009 هي احد مؤسسات التمويل الصغير التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية وتعمل في محافظة اربيل لمنح قروض البناء بهدف تقليل البطالة عن العمل

ح- مركز تلعر للتنمية الاقتصادية

تأسس سنة 2010 بدعم من الوكالة الامريكية للتنمية لتمويل المشاريع الزراعية في محافظة نينوى

خ- منظمة البشائر للتمويل الصغير :

تأسست سنة 2006 وهي منظمة غير حكومية تابعة للمجتمع المدني تعمل على دعم المشاريع الصغيرة في مناطق بغداد من خلال توفير خدمات مالية وقروض مناسبة للأفراد

د- منظمة المساند للتنمية والتطوير للتمويل الصغير

تأسست سنة 2008 وهي إحدى منظمات المجتمع المدني في محافظة صلاح الدين وتعمل على دعم المشاريع الصغيرة بطريقة المراجعة الإسلامية

ذ- مؤسسة الاسكان التعاوني الدولية (CHF) للتمويل الصغير

تأسست سنة 2003 وهي أول مؤسسة غير حكومية وغير ربحية للتمويل وتعمل على خلق فرص عمل للأفراد من خلال تلبية احتياجاتهم المالية

ر- مركز الامان العراقي للتمويل الصغير

تأسس سنة 2005 وهو منظمة غير حكومية في محافظة كركوك تقدم خدمات مالية للأفراد ومساندة المشاريع الصغيرة عن طريق اقراض مبالغ صغيرة لمدة زمنية قصيرة الاجل لتحسين مستوى المعيشة

ز- مؤسسة ازدهار للتمويل الصغير

بدأ عمل هذا البرنامج خلال فترة 2004-2008 مشروع تنمية القطاع الخاص وتوفير فرص العمل التي تمولها الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق

س- منظمة الاغاثة الدولية للتمويل الصغير

تأسست سنة 1990 وهي منظمة غير رسمية تقدم المساعدات الى ضحايا الكوارث الطبيعية ثم توسعت مهمة هذه المنظمة للقضاء على الفقر والجوع ثم بدأت العمل مرة أخرى سنة 2006 عبر تقديم القروض الصغيرة ثم ركزت هذه المنظمة على القروض الفردية واعادة الاعمار ومساعدة النازحين كل تلك المنظمات ذات محفظة مالية كما موضح بالجدول (5).

الجدول (5) المحفظة المالية للمؤسسات المانحة للقروض الصغيرة غير الحكومية

المؤسسة	المحفظة (مليون دولار امريكي)	النسبة من الاجمالي %	النسبة التراكمية %	العملاء النشطاء	النسبة من الاجمالي %	النسبة التراكمية %
مؤسسة CHF	707	49%	49%	29.482	36%	
الثقة	28.8	20%	69%	13.727	17%	36%
ازدهار	11.3	8%	77%	13.321	16%	53%
المستقبل المشرق	10.0	7%	84%	7.000	9%	69%
الامان	7.7	5%	89%	4.178	5%	77%
امالك	6.1	4%	93%	8.395	10%	82%
الاغاثة الدولية	5.3	4%	97%	2.873	3%	93%
البشائر	4.3	3%	100%	3.152	4%	96%
التقدم	00	0%	100%	0	0%	100%
مركز تلغفر للتنمية الاقتصادية	00	0%	100%	0	0%	100%
المساند	00	0%	100%	0	0%	100%
التضامن	00	0%	100%	0	0%	100%
الاجمالي	144.1	100%		82.128	100%	

Source :The legal & regulatory Frame Work For microfinance in Iraq ,world bank –CGOP 2015 , p 7

تسعى برامج هذه المنظمات غير الهادفة للربح وهي غير حكومية لتقديم القروض الصغيرة لدعم الفقراء والمهجرين والمتضررين من الاحداث والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية كما موضح بالجدول (6) حيث تم اخذ نموذج مؤسسة الامان للتمويل الصغير كعينة :

جدول (6) مقاييس استدامة وتنمية مؤسسة الامان للإقراض الصغير لعام 2015

المقاييس	مجموع المبالغ المصروفة منذ التأسيس	مجموع القروض المصروفة منذ التأسيس	اجمالي المحفظة القائمة	عدد القروض الفعالة	نسبة النساء	نسبة السداد	المحفظة في خطر	مجموع الاصول	مجموع المطلوبات	مجموع حقوق الملكية	نسبة الاستدامة التشغيلية
الارقام والنسب	74.60283 \$ 6	28.882	7.879 \$ 381	4345	26%	95.7%	7.4%	11.07 \$2634	136.324	10.93 \$6310	268%

المصدر : مركز الامان العراقي <http://home.amanifinance.com>

نلاحظ من الجدول (6) امتلاك مؤسسة الامان غير الحكومية مؤشرات تدل على تنامي واحتواء مقاييس مستدامة منذ تأسيسها ولغاية عام 2015 تمثلت بان مجموع المبالغ المصروفة \$ 74.602836 في حين كانت مجموع عدد القروض المصروفة 28.882 مليون قرض ايضا منذ تأسيسها ، وتدني نسبة المحفظة في خطر يدل على تعزيز مكانتها المالية وامتلاك نسبة سداد عالية وممتازة تمثلت بـ 95.7% ، كلها تصب في تحقيق نسبة استدامة مصرفية تشغيلية .

(2-3) تصميم مصفوفة برنامج الشمول المالي ذو الابعاد المستدامة لبيان مساهمة الشمول المالي في تحقيق تنمية مستدامة كما موضح بالجدول (7) :

جدول (7) مصفوفة برامج الشمول المالي لتحقيق تنمية ذات ابعاد مستدامة

برامج الشمول المالي	الانشطة الممارسة لتأسيس دعامة مستدامة	ابعاد الاستدامة	المتحقق من برامج الشمول المالي
1- الشركة العراقية للكفالات المصرفية	تقديم وتوفير كفالات وضمان لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	تحقيق بعد اقتصادي - اجتماعي - بيئي	نمو ضمن الفترة 2011-2013 انخفاض (تردي) للفترة 2014-2017
2- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	-توفير السيولة المالية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة -استخدام وسائل حديثة للانتماء المصرفي وكيفية وطرق منح قروض لتطوير القطاع الخاص	تحقيق بعد اقتصادي - اجتماعي - بيئي	نمو بحجم المشاركة نمو بحجم التمويل نمو بحجم القروض نمو بعدد القروض الممولة للجهات المستفيدة
3- الشركة العراقية للتمويل الصغير	تضم 12 منظمة غير حكومية رسمية (انسانية) -تعمل على تمويل المشاريع الصغيرة غير الحكومية لدعم وتشجيع الطاقات الشابة بالتوجه نحو العمل الحر من خلال التنسيق والتدريب ضمن منظماتها	تحقيق بعد اقتصادي - اجتماعي - بيئي	حققت نموا وفق لمقاييس الاستدامة والتنمية لمنظمات الدعم المالي غير الحكومي

استنادا الى ما تم عرضه اعلاه قد تم اثبات الفرضية " تساهم برامج واجراءات الشمول المالي في تحقيق تنمية مستدامة "

رابعا : الاستنتاجات

- 1- ان برامج الاقراض الصغير والمتوسط للمنظمات غير الحكومية برعاية المؤسسات المصرفية العراقية وعلى راسها البنك المركزي لإقراض المبالغ المالية الصغيرة ضمن برامج الشمول المالي تصب في تحقيق تنمية المالية والاقتصادية والاجتماعية .
- 2- ان من خطوات استدامة وتطوير عمل المصارف والشركات المصرفية العراقية المسجلة لدى البنك المركزي العراقي هي تبنيها لبرامج الشمول المالي للإقراض المضمون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فهي تساهم ببناء الطاقات الشبابية الذين لم تتوفر لها فرص التعيين بالإضافة الى تخصيص الاموال للمواطنين الذين تعرضت مساكن للتخريب والجهات المجتمعية الاخرى المتضررة المستحقة برامج الشمول المالي .
- 3- ارتفاع عدد القروض الممنوحة من قبل الشركات العراقية المرخصة من قبل البنك المركزي العراقي والممولة ماليا من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية خلال فترة الاستقرار الامني والاقتصادي (2011-2013) وانخفاضها مع بداية (2014-2017) بسبب تردي الاوضاع الامنية والسياسية للعراق بشكل عام .
- 4- ان اغلب الفئات المستفيدة من القروض تتمثل بشرريحة المهجرين وتليها النساء المعيلات للسنوات 2014 و 2015 نتيجة ماشهده الاسر العراقية من تهجير جراء العمليات الارهابية .
- 5- اصدار تعليمات من قبل البنك المركزي العراقي بمنح قروض لدعم مشاريع صغيرة ومتوسطة تصب في تحقيق تنمية مستدامة ذات ابعاد مستدامة (اقتصادية واجتماعية وبيئية) . 6- ان مساهمة المؤسسات غير الحكومية بتوفير قروض مالية

صغيرة للفئات المجتمعية المستحقة تشكل دعماً اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً بنفس الوقت لتخفيف العبء المالي للفوائد وتسديد ما بذمتهم على فترات حسب تيسيرهم المالي .

7- المؤسسات المالية التي تمتلك مقاييس استدامة وقدرة على متابعة تحصيل قروضها الممنوحة يؤكد على تعزيز مكانتها المالية وامتلاكها على نسبة سداد عالية تصب في تحقيق نسبة استدامة مصرفية تشغيلية .

خامساً : التوصيات :

- 1- مساندة البنك المركزي العراقي المصارف والشركات العراقية بإصدار تعليمات تعمل على تقديم وتسهيل الاجراءات المصرفية للمستفيدين من القروض .
- 2- العمل على زيادة عدد القروض الممنوحة لتشمل اكبر عدد متضرر من المجتمع .
- 3- وضع لجان مختصة من البنك المركزي تتولى كيفية تحديد نسب الفائدة ومدة السداد لتخفيف العبء على كاهل المقترض العراقي .
- 4- تشجيع دوائر الاستثمار بأصدار نشرات تعريفية بالقروض الاستثمارية المتاحة لديها تتضمن الفروع والقطاعات التي يمكن العمل فيها بنجاح مع توضيح التسهيلات الخاصة بها .
- 5- تحسين الخدمات المصرفية بحيث يمكن الوصول اليها عن طريق الهواتف المحمولة والانترنت والمحافظ الالكترونية لفتح باب اوسع لشمول فئات اكثر ضمن النظام المالي لسهولة الدخول وقلة التكاليف , لان مؤشرات الشمول المالي هي انعكاس لطبيعة الخدمات التي تقدمها تلك المصارف .
- 6- تشجيع بعض الصناعات واعطاءها اولوية في منح القروض ودعمها مثل تلك التي تعتمد على مواد اولية محلية او التي تقلل من الاستيراد الخارجي ومنها على سبيل المثال الالبسة النسائية والاطفال والمطرزات ومستحضرات التجميل والعلوفات والادوية البيطرية ... الخ وذلك لدعم اكبر شريحة مجتمعية وتشغيل الايدي العاملة من جهة اضافة الى دعم الاقتصاد الوطني من جهة اخرى .

المصادر :

اولاً – المصادر العربية :

أ- الكتب :

- 1- تودارو , ميشيل ب. Michael P. Todaro , التنمية الاقتصادية , ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد , الرياض , دار المريخ للنشر , 2006
 - 2- عبود , سالم محمد , التنمية المستدامة والتكاليف البيئية , الطبعة الاولى , بغداد , دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية , 2013
 - 3- اللبدي , نزار عوني , التنمية المستدامة – استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة , الطبعة الاولى , بغداد , دار دجلة , 2015
- ب - الدوريات :**
- 1- اضاءات , 2016 الشمول المالي , اضاءات مالية ومصرفية , معهد الدراسات المصرفية , السلسلة الثامنة , العدد السابع , نشرة توعوية , الكويت , 2016
 - 2- ارشد عبد الامير جاسم , الشمول المالي واثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية , دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي , جامعة الفرات الاوسط التقنية , المعهد التقني مجلة الكلية الاسلامية الجامعة , العدد (49) , العراق , 2018
 - 3- محمد فتحي , (ماذا يعني الشمول المالي وما فوائده) بوابة المصري اليوم , القاهرة , مصر , 2017
 - 4- اتحاد المصارف العربية , مجلة اتحاد المصارف العربية , العدد 419 , 2015

ج- الرسائل والاطاريح :

- 1- المندلاوي , بيان جواميرمايخان , " استعمال بطاقة الاعلام المتوازنة المستدامة في تحسين كفاءة الموارد " , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة المستنصرية , العراق , 2019
- 2- الفهداوي , مؤيد جاسم محمد , الموارد الناضبة (النفط والغاز) في العراق بين الاستنزاف والتنمية المستدامة , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الانبار , 2012

د- المراجع والوثائق :

- 1- البنك المركزي العراقي , التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق , قسم بحوث السوق المالية , بغداد , 2009 - 2015
- 2- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة , التقرير السنوي (2009 – 2011)
- 3- شركة الكفالات المصرفية العراقية , التقرير السنوي , (2011 – 2017)

ثانياً : المصادر الاجنبية :

- 1- Al Kaabi , ButhainaRahid&Bayan ,Jowmer, 2018, " The Use of Sustainable Balanced Scorecard as a Tool for Strategic Planning and Resource Efficiency Improvement: An Empirical Study in the Mustansiriya

University , The Journal of Social Sciences Research ISSN(e): 2411-9458, ISSN(p): 2413-6670 Special Issue. 1, pp: 213-221, 2018 URL: https://arpgweb.com/journal/journal/7/special_issue DOI: <https://doi.org/10.32861/jssr.spi1.213.221>.

2-Morad ,Bayan JowmerMaykan, Alsalmani, QabasAbdulrazzaq Ahmed,2020 "Designing a Balanced Scorecard to Suit the Requirements of Sustainability: An Applied Study at the Iraqi Ministry of Education - Baghdad Education Directorate," International Journal of Psychosocial Rehabilitation, vol.24,Issue 08, 2020ISSN: 1475-7192,P:4505-4524,DOL:10.37200/IJPR/V2418/PR280468.Received:21 jan 2020/ Revised: 08 Feb.2020/Accepted: 14 Mar 2020.

3-The legal ®ulatory Frame Work For microfinance in Iraq ,world bank –CGOP 2015

4- CGAP ,(2011) , White – paper, Global standard Bodies .

5- Sarma , Mandira , 2010, Index of Financial Inclusion , center for international trade and Development, school of international studies Jawaharlal Nehru university ,India .

6- WCED 1987 (Word Commission on Environment and Development) Our common future , Oxford : Oxford University press .

7- W m. adams ,1990 , green development , environment and sustainability in the thind world , New York .
و- مواقع الانترنت :

<http://home.aramanifinance.com> مركز الامان العراقي